بيئة آسفي : في الأمر مسؤولية ما !

يظل موضوع التطهير الصلب واحدا من أعقد ملفات تدبير المجال الحضري وطنيا. فهذا الأخير لا يلبث أن يتسع باستمرار، بطرق منظمة حينا، و أحيانا كثيرة بصورة عشوائية، بما يضاعف حاجيات خدمات النظافة و معها العجز المزمن في وسائل تلبيتها .

و آسفي واحدة من المدن المغربية التي ما فتئت تواجه هذه المعضلة، بتوالي الجهود، و الدراسات و المقترحات دونما قدرة على إخراجها لحيز الوجود، وآخرها تلك الدراسة المنجزة سنة 1997 من قبل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، بتعاون مع وزارة البيئة آنذاك والتي شكلت أحد الأقطاب النموذجية المنتقاة لبلورة التوجهات الوطنية لتدبير التطهير الصلب بالمغرب.

و هذا الاستطلاع يقربنا من وضع الحال، بعد مرور قرابة ست سنوات على صدور التقرير النهائي للدراسة المذكورة أعلاه.

فأول ما يرحب بك على مدخل المدينة من جهة طريق سبت كزولة، و على بعد بضع مئات من الأمتار فقط عن أحد أحيائها الشعبية العالية الكثافة (حي الجريفات)، هو هذا المطرح العشوائي للأزبال و الممتد على مساحات واسعة من الأراضي الفلاحية العراء.

و ليس من علامة دالة على تخصيص المكان، سوى هذه الكثبان المائلة للسواد و التي لا تلبث أن تدنو منها حتى تضطر لحبس أنفاسك مغبة الاختناق بالروائح المقرفة المنبعثة منها، و كذا دبيب هذه الحركة التي يعرفها المكان بداية كل الصباحات مع تعاقب وفود الشاحنات المختلفة الأحجام و الأوضاع حيث تقذف بمحمولاتها في عجالة، بينما يتسارع صبية في عمر الزهور ذكورا و إناثا و على ظهورهم أكياس فارغة في انتظار ما قد يملأها من صيد قد تجود به المخاطيف الحديدية التي يمتشقونها و المستعملة في نبش هذا الركام أو ذاك، مخاطيف تسابق بعضها البعض في تدافع بالمناكب و لعنات هنا أو هناك أو خصومة عابرة حول زجاجة أو علبة أو خرقة بالية، خصومة تحسم دوما لمصلحة الأقوى.

و أنت تجول بناظريك حول شساعة المكان، يكاد يتملكك شبه يقين أن المدينة تتخلص بيسر و كفاءة من كل نفاياتها، غير أن الإحصائيات، كما الأحوال الداخلية للمدينة تفاجئك بمفارقة غير سارة. فنسبة ما يتم تجميعه و نقله صوب المطرح العشوائي المركزي لا يتعدى 75%، علما أن المدينة تنتج قرابة المائة طن يوميا أي أن ما مجموعه حوالي 25 طن يوميا تظل على حالها عرضة للطرح العشوائي بمختلف أوصال المدينة فيما يعرف بلغة التقنيين ب "النقط السوداء" و التي هي في الغالب الأعم أراض عارية كبقع غير مبنية بتجزءات قائمة أو مساحات واسعة لم تجزء بعد، فضلا عن كون قسم آخر من هذا الكم و خاصة نفايات أحياء المدينة القديمة المجاورة للبحر تتخذ من الكورنيش مطرحا عشوائيا يسيرا لها، يسم الساحل بصورة خردة شاسعة طافية.

و هكذا، فبمجرد ما تلج أقدامك باحات الأسواق الشعبية المهيكل منها أو العشوائي، حتى تصطدم بهذا التراكم المروع لشتى أصناف المخلفات.

فأسواق السمك تقرف برائحتها المزكمة للأنوف جراء انتشار أحشاء السمك و قشوره، فلا الباعة و لا "الكوكاطة" المتعيشين على تقشيره و تنظيفه للمتسوقين يكلفون أنفسهم تجميع البقايا و سواء تعلق الأمر بسوق "بياضة" أو "الكورص" أو "أموني" أو "عزيب الدرعي" و "الجريفات" فالصورة تكاد تكون مستنسخة لحالة التسيب و الإهمال.

و نفس الأمر ينطبق على محلات الأكلات الخفيفة أو المقاهي أو محلات الجزارة و بيع الخضر و غيرها. إذ غالبا ما تستغل لحظة حلول الظلام لتتسلل الأيدي كالخفافيش عابثة بالشارع العام و الأرصفة بما تراكمه بلامبالاة بل أحيانا يعمد لذلك في واضحة النهار دونما أدنى وجل.

إن ما يلقى هنا أو هناك، أو يراكم بهذا الرصيف أو ذاك الشارع أو تلك الأرض الخلاء يغدو مقصدا للقطط و الكلاب الضالة و موطنا لشتى جحافل الحشرات مما يضر بالمارة و الساكنة المجاورة و الأطفال الذين لا مجال للترفيه لهم عدا رقعة الشارع و الأراضي العارية المجاورة لسكناهم.

و لأن في الأمر مسؤولية ما، قصدنا بعض الباعة مستفسرين فكان جواب أحد باعة الدجاج "هاديك خدمة البلدية، الزبل ما غادي نخليه فالحانوت يقتل ليا الدجاج" أما أحد باعة الخضر فيرى المشكلة في كون الدكاكين تغلق مساء، و لا يمكن ترك الحاويات الخاصة عرضة للسرقة بانتظار مرور الشاحنة فجرا، في حين كان رد إحدى النسوة التي فوجئت بالسؤال و هي تلقي بكيس بلاستيكي مليء بنفايات منزلها على قدم علامة "قف" بمخرج شارع سكناها "مالين الزبل ما عندهم وقت" و "ريحة الزبل فالدار كتمرض".

و إذا كان فيما يقدم من مبررات بعض من الحقيقة، فإن مشاهد من مثل وجود حاويات بلدية تكاد تكون فارغة و الأزبال مراكمة عند قدمها أو إلى جوارها ببضعة أمتار تظهر قدرا من الاستخفاف و اللامبالاة.

إن لمسؤولي النظافة بالأقسام البلدية رأي خاص، فهم إذ يجمعون على خصاص إمكانيات التغطية الآلية و البشرية، تراهم يحملون الأمر ل "قلة الوعي و التربية" مؤكدين أنهم يقومون بواجبهم في حدود المتاح ، بل و ينظمون حملات دورية للتخلص من "النقط السوداء" لكنها تعود للظهور مجددا و باستمرار. و حين يواجهون بالسؤال عن السبب الكامن في تفريغ الأزبال المجمعة بعرض البحر عوض المطرح المركزي بطريق سبت كزولة، يلوذون بالصمت. ليظل سؤال المسؤولية عن حالة التشوه البيئي و السلوكي معلقا في مواجهة الجميع مواطنين و مؤسساتيين و ليظل الواقع البيئي بآسفي يضاعف زحف ترديه بانتظار إخراج الدراسات المنجزة لحيز التطبيق العملي، بل بانتظار استيقاظ اليد التي تمتد للعبث بالمجال العام أو تستنكف عن تخليصه من تشوهاته، لتدرك هذه اليد أو تلك حجم المسؤولية إزاء مدينة تكبر باستمرار و معها حجم مشكلاتها و تعقد تدبيرها.

المفتاح :

- حال زقاق آسفي .
- قس على ذلك باقي المدار الحضري لآسفي .
- مفارقة عجيبة، أتصل درجة التطبيع إلى ترك حاويات الأزبال واستبدالها بجنبات الأرصفة .
- افتح عينيك جيدا !، ألن تجد وضعها في مكانها الطبيعي؟ !!!
- لو كان الحائط ينطق ... لتذمر من وضعية سكت عنها الناس .
- الحاويات متوفرة والحمد لله !! فماذا ينقص بعد ؟؟.
- ما بين مزبلة و"مزبلة" توجد مزبلة..
- أصابع الإتهام موجهة لـ .... أم .....لاحياة لمن تنادي !!
- كلنا نكتوي بنار الأزمة الخانقة . فليس في الواقع ما يبشر بالخير هل تكفي المسكنات ؟
إن المشهد لأسود فأين المسحة لتحيله إلى بياض ناصع ؟؟؟
- آسفي تبوح بما خفي عنه الضيع فالصورة تمنح مشاهدها الوجه الذي يريد ،
« أما أنا فلست مسؤولا ! »